بينما يزور رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو البحرين قريباً، بناءً على دعوة رسمية، تواصل الحكومة السودانية التنصّل من خطوات التطبيع، وقد تجلى ذلك أخيراً مع قولها إنها ليست على علم بزيارة وفد إسرائيلي وصل إلى البلاد أول من أمس الاثنين

نتنياهو يزور البحرين قريباً

التطبيع في السودان: تنسيق كامل مع العسكر والحكومة آخر من يعلم

خلال وقفة احتجاجية في الخرطوم ضد التطبيع (محمود حجاج/الأناضول)

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

يسير التطبيع بين دولة الاحتلال والدول المنضمة حديثاً لهذا القطار على قدم وساق، سواء أعلنت هذه الدول ذلك صراحة أو حاولت التخفيف من وقع موقفها الجديد أمام الرأي العام. فـ«قريباً» سيحط رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البحرين، بعد تلقيه دعوة رسمية لزيارة البلاد، بحسب ما أعلن أمس، الثلاثاء، في مؤشر جديد على مدى دفء العلاقات بين الطرفين وتطورها في وقت قصير جداً. في هذه الأثناء، وفيما أجرى وفد إسرائيلي محادثات في السودان، بعدما وصل إلى الخرطوم أول من أمس، الإثنين، لاستكمال خطوات التطبيع، نفت الحكومة الانتقالية التي دعته واستقبلته، وأضاف صالح «قضية التطبيع سوف يبت فيها البرلمان الانتقالي، وحتى تشكيل البرلمان لا يتم أي نوع من الاتصالات مع إسرائيل».

ومن الواضح تماماً أنّ الوزير يريد بعث رسالة للرأي العام مفادها أنّ هناك جهات تتحرك في موضوع التطبيع وحدها، وإشارة أوضح للمكون العسكري الذي يبدو أكثر تمسكاً بتمرير صفقة التطبيع.

وبدأ التعتيم على عملية التطبيع مع إسرائيل منذ اللقاء الذي جمع رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان بنتنياهو، في عنتيبي الأوغندية في الرابع من فبراير/ شباط الماضي. وتواصلت الاتصالات، التي تتوسط فيها الولايات المتحدة والإمارات، حتى اللقاء العلني بين البرهان ومسؤولين أميركيين وإسرائيليين في أبو ظبي في سبتمبر/ أيلول الماضي، والذي لم تُعمد الحكومة السودانية لتوضيح مخرجاته والتي ظهرت أخيراً، عقب إعلان البلدين رغبتهما في التطبيع علانية بواسطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وما أعقب ذلك من مكالمة هاتفية بين البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك مع نتنياهو في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وحسب المعلومات المتاحة عن زيارة الوفد الإسرائيلي، فإنّ المكون العسكري هو الذي أشرف على الزيارة بعيداً عن أعين الحكومة المدنية.

وكان موقع بديعوت أحرونوت الإسرائيلي قد ذكر، أول من أمس، أن الوفد الإسرائيلي يضم عدداً محدوداً من الموظفين وممثلي الحكومة، ويرأسه رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الذي يشار إليه عادة بالاسم المستعار «عوز».

من جهتها، كشفت صحيفة «السوداني» المحلية في عددها الصادر أمس، الثلاثاء، أنّ الوفد الإسرائيلي تشكل من ممثلين للجيش والمخابرات، وأنهم قابلوا نظراءهم في الجانب السوداني من دون لقاء أي من المسؤولين السياسيين. وأشارت إلى أن المناقشات تركزت حول قضايا أمنية بحتة تمهيداً لإنشاء علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين. وهو أمر، باعتقاد مراقبين، ما زال يواجه إلى حد ما عقبة رفض أحزاب وتيارات حاكمة في السودان لفكرة التطبيع، واقتراحها ترك الموضوع برمته للمجلس التشريعي المزمع تشكيله في الأسابيع المقبلة، على أن تغض تلك الأحزاب حالياً الطرف عن أي تعاون بين البلدين لا يصل إلى حدود الاعتراف بالكيان الصهيوني، وذلك حتى لا يؤدي أي تأخير في هذا الجانب إلى تراجع الولايات المتحدة عن خطواتها بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بعدما وضعت التطبيع شرطاً من شروط الإزالة.

من جهتها، توقعت صحيفة «حكايات» السودانية، أمس، أن يقوم السودان بإرسال وفد مماثل إلى تل أبيب لاستكمال عملية التفاوض بين الطرفين. ونقلت الصحيفة عن مصادرها أنّ المفاوضات قطعت شوطاً بعيداً في مسألة إكمال التطبيع.

ويثير التعتيم الإعلامي على ما يدور في موضوع التطبيع مع إسرائيل غضباً واسعاً داخل تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير» الحاكم في السودان، إذ يعارض كثير من أحزابه خطوات التطبيع. وبحسب مصدر تحدث لـ«العربي الجديد»، فإنّ أروقة التحالف تشهد، منذ الإثنين، تحركات جدية تطالب الحكومة وتشدد عليها بمصارحة ومكاشفة الشعب أولاً والتحالف بما يدور. ولم يستعبد المصدر أن يعقد المجلس المركزي لـ«الحرية والتغيير» اجتماعاً خلال الساعات المقبلة، لاتخاذ قرار ملزم للحكومة بوقف كل إجراءات التطبيع إلى حين تشكيل المجلس التشريعي.

وفي السياق، رأى الأمين السياسي لحزب «المؤتمر الشعبي» المعارض، إدريس سليمان، أن التعتيم الإعلامي على تحركات التطبيع «يؤكد الريبة وإدراك القائمين عليه رفض الشعب السوداني لهذه الفكرة وأنّ موقف السودان كدولة وكشعب المساند للقضية الفلسطينية لا يمكن التزحزح عنه لأنه موقف يقوم على أساس تاريخي وإنساني وعقدي وديني ومصلحي، أي موقف غير ذلك ضد المصلحة الوطنية العليا للسودان».

وأوضح سليمان، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «طبيعة الوفد الإسرائيلي الذي زار السودان مخابراتية، ما يدحض ترويج الحكومة لوجود مصالح اقتصادية في العلاقة مع إسرائيل»، معتبراً أنّ «الحكومة المدنية حينما تنفي علمها بزيارة الوفد الإسرائيلي تؤكد ما هو مؤكد عن ضعفها وهوانها وعدم قدرتها على إدارة الدولة وإدارة العلاقات الخارجية التي هي جزء أصيل من مهامها بموجب الدستور، وبالتالي يحتم عليها ذلك الضعف الاستقالة والتنحّي».

للحديث تتمة...

الجزائر: الجيش والفخ العراقي

عثمان لحياني

مخيفٌ هذا الذي يحدث حول الجزائر والقدرات العسكرية للجيش. مجلة «ميليتري ووتش» الأميركية، تصنّف الجيش الجزائري في المرتبة 13 عالمياً، وتصفه بالأكثر جاهزية للقتال في أفريقيا، ومجلات أخرى تستعرض منظومات تسليحه من الطائرات وصاروخية. ولغرض ما، استعرض الجيش الجزائري نفسه قبل أيام، وللمرة الأولى، نظام صواريخ مداها 500 كيلومتر.

وبغضّ النظر عما إذا كان التصنيف جاء لهدف علمي، والاستعراض لغرض الردع واستدعته المناخات المتوترة إقليمياً، فإنّ قطاعاً واسعاً من الجزائريين، ينظر بعين الريبة إلى هذا التركيز الإعلامي والاهتمام الغربي بواقع الجيش الجزائري، بما يضع الجيش والجزائر في مركز اهتمام غربي، وفي محور تركيز قوى التفكيك المرتبطة بالمشروع الصهيوني.

في العام 1991، تحرشت القوى الغربية بالجزائر، تزامناً مع صعود الإسلاميين، وبدأت الصحف في الولايات المتحدة وأوروبا تتحدث عمّا وصفته بالبرنامج النووي الجزائري، ونشرت شكوكاً عن مفاعل عين وسارة. لم يكن الأمر في الواقع سوى ابتزاز مسبق مع تطورات محلية كانت ذات تأثير إقليمي، لكن مشروع التفكيك حينها ألقى بقنبلة في الداخل الجزائري، وفضّل أن يتفرغ للعراق أولاً.

يُحسن الغرب والقوى الصهيونية جيّداً إدارة الحرب النفسية واستنزاف الجهد، بدءاً باللعبة الإعلامية وصناعة «البعبع» وتسمين «الثور»، وصولاً إلى تسخين «الطبل» والإجهاز على الدول ومقدراتها وعوامل قوتها. وليس خافياً على الجزائريين ما وقع للعراق في عهد صدام حسين، والأخطاء الاستراتيجية التي تسببت بها سياسات استعراض القوة والصواريخ والسلاح الكيميائي، وكيف استُدرج العراق لمعارك ومشكلات قبل الإجهاز عليه بالكامل.

تتعزز المخاوف على الجزائر، الدولة والجيش، البلد والجغرافيا، بعد انتقال واضح لمشاريع التفكيك إلى المغرب العربي، بعدما استكمل أو يكاد مشروع التفكيك في المشرق العربي. تدرك نخب جزائرية اليوم، وهي تطلق تحذيراتها الاستباقية لقيادة الجيش والسلطة السياسية، للحذر من تدابير الاستدراج. ومن الوقوع في فخاخ عرّابي مشروع التفكيك، أن مزيداً من الانكشاف والتماهي مع حرب الاستعراض ومحاولة رفع المعنويات، ستكون مقدمة لـ«ضرب فاوجع» توجه ضد البلد لأسباب متعددة، بينها مواقفه التاريخية من القضية الفلسطينية وقضايا التحرر. يؤكد ذلك أيضاً الحاجة إلى تعزيز الجبهة الداخلية في الجزائر.

إدانة فلسطينية للتوسع الاستيطاني

دانت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس الثلاثاء، عمليات التوسع الاستيطاني المتصاعدة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومحيطها. واكدت الخارجية أنّ ذلك «أصبح إسرائيلي رسمي، لتنفيذ عمليات الضم والتهويد بخطوات متسارعة، في استغلال للمرحلة الانتقالية في الولايات المتحدة الاميركية، والضبابية التي تسيطر على العالم في ما يتعلق بصفقة القرن وخطة الضم». ولفتت إلى انه «من المفترض ان تحرك هذه الانتهاكات المجتمع الدولي، وان يتخذ إجراءات رادعة تمنع سلطات الاحتلال من الاستمرار في تنفيذ مخططاتها».

الاحتلال يطرد عائلات بحجة التدريبات
قمع مسيرة سلمية في الأغوار

الأغوار ـ **سامر خويرة**
رام الله ـ **محمود السعدي**

تواصلت انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين الذين أصيب ستة منهم أمس الثلاثاء بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والعشرات بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، جراء قمع مسيرة سلمية، كانت متجهة نحو خربة «حمصة الفوقا» بالأغوار الشمالية الفلسطينية التي هدمتها قوات الاحتلال قبل أسابيع. ويأتي ذلك بعدما كانت طردت قوات الاحتلال في وقت سابق أمس، عائلات فلسطينية جديدة، من مناطق عدة في الأغوار بحجة التدريبات العسكرية، فيما تواصلت الاعتقالات اليومية بحق الفلسطينيين. وقال مسعفون في الهلال الأحمر الفلسطيني لـ«العربي الجديد»: «إن جنود الاحتلال استهدفوا الأجزاء العلوية من أجساد المتظاهرين، إذ تبين أن عدداً من الأشخاص أصيبوا برؤوسهم وصدورهم». وكان المئات من مختلف محافظات الضفة الغربية قد وصلوا إلى أطراف الأغوار الفلسطينية للمشاركة في مهرجان «الزحف الأكبر» الذي دعت إليه «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» والفصائل الفلسطينية، حيث كان من المقرر تنظيمه على أراضي خربة «حمصة الفوقا»، التي تعرضت خلال الأسابيع الماضية، لعمليات هدم واسعة من جرافات الاحتلال طاولت غالبية منشآتها، ونتج عن ذلك تشريد أكثر من سبعين شخصاً. وقال مسؤول ملف الاستيطان في الأغوار معتز بشارات لـ«العربي الجديد»، إن «جنود الاحتلال المتمركزين على الحواجز العسكرية المؤدية للأغوار منعوا المشاركين من استكمال طريقهم».

وفي وقت سابق أمس، طردت قوات الاحتلال، عائلات فلسطينية جديدة، من مناطق عدة في الأغوار، بحجة التدريبات العسكرية. وذكرت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان» أن قوات الاحتلال، طردت أكثر من 10 عائلات فلسطينية تسكن في منطقة البرج والميتة، في منطقة المالح بالأغوار الفلسطينية، وذلك من أجل إجراء تدريبات عسكرية بالقرب من خيامها ومنشآتها.

على صعيد آخر، أفاد منسق اللجان الزراعية في المنطقة الشرقية لمحافظة رام الله والبيرة، كاظم الحج محمد في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن أهالي قرية المغير شمال شرق رام الله فوجئوا الساعة السادسة من صباح أمس، باقتحام نحو 40 سيارة للمستوطنين المدخل الشرقي للمغير، في محاولة لدخول القرية، لكن الأهالي خرجوا للتصدي لهم.

على صعيد الاعتقالات المتواصلة، أفاد نادي الأسير الفلسطيني، في بيان، بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت ليل الإثنين، وفجر أمس الثلاثاء، 11 مواطناً فلسطينياً من الضفة بينهم فتى، ورافقت ذلك اعتداءاتٌ على المواطنين ومواجهات.

اعتقال 11 مواطناً فلسطينياً من الضفة الغربية المحتلة

تونس: أزمات خانقة وخلافات حول الحلول والحوار

باتت تونس في صلب الجمود السياسي، الذي يعرقل مواجهتها لوباء كورونا من جهة وإقرار الموازنة العامة للعام المقبل من جهة أخرى

تونس ـ **وليد التليلي**

تمرّ تونس بأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة، عكستها الإضرابات المتعددة في مختلف مناطق البلاد، وأدت إلى إغلاق مواقع الإنتاج وقطع المواصلات، وحتى وصول أسطوانات الغاز المنزلي إلى عدد كبير من مدن الجنوب. وأدت الخلافات بين الحكومة والمصرف المركزي، في شأن الموازنة التكميلية للعام الحالي، إلى تجميد موازنة العام المقبل. ومع استمرار تفشي وباء كورونا وتداعياته على الفئات الهشة، ازدادت وتيرة الإضرابات في الجسم القضائي وسط مشهد سياسي متشنج. وأمام هذا الوضع الخطير، تعددت دعوات الحوار لصياغة الحلول للمشاكل المتراكمة، في مناخ سياسي يغذيه الانقسام وحسابات الربح والخسارة، من دون اكتراث لواقع الناس، ولا لمآلات هذه الصراعات على الاستقرار العام.

في سياق الدعوات، دعت حركة «النهضة» إلى حوار اقتصادي اجتماعي، حسبما ذكر رئيس كتلتها النيابية، المتحدث باسمها عمار الخميري، في حديث لـ«العربي الجديد». وأضاف أن الدعوة متعلقة بمناقشة الموازنة، وبما أن هناك ملاحظات نقدية وجذرية عدة تتعلق بقانون المالية، فإن تونس تحتاج لوقفة، وإلى نقاش هادئ وحوار رصين بين مختلف مكونات الساحة السياسية والاجتماعية حول موازنة العام المقبل. وشدّد على أن الحوار ضروري لمناقشة اختلال التوازنات المالية والتدقيق في المؤشرات الحمراء لعجز الموازنة، في ظل ازدياد الدين الخارجي وتدهور معدلات النمو المسجلة.

ورأى الخميري أن كل هذه المعطيات تزيد من حدة الأوضاع على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى تفشي كورونا. وهو ما يحيل الأمر إلى ضرورة الشروع في حوار وطني من أجل استشراف المرحلة المقبلة، وبحث الحدّ الأدنى من التوافقات في الساحة السياسية والمنظمات الوطنية، لإقرار الإصلاحات العميقة. وأضاف أن التجاذبات السياسية هي التي أخّرت الإصلاحات وأضعفت الحكومات، مؤكداً أن مبادرة حركة «النهضة» تأتي في هذا الإطار، وهناك دعوات من أطراف أخرى، أحزاب ومنظمات اجتماعية، ولكن الأهم هو إجراء حوار في أقرب وقت. وحول الجهة الرسمية المرشحة لرعاية الحوار، اعتبر الخميري أنه يمكن التوافق حول ذلك، سواء في الحكومة أو في البرلمان، لكن المهم ألا يقصي الحوار أي طرف.

بدوره، أوضح الأمين العام للحزب «الجمهوري» عصام الشابي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الأزمة الخطيرة التي تمرّ بها تونس سياسية واقتصادية واجتماعية، وهناك نوع من العجز من قبل مؤسسات الدولة والقائمين على البلاد لمواجهة التحديات. بالتالي فإن تونس في حاجة أكيدة إلى حوار وطني يساعد على الإنقاذ والخروج من الأزمة، ويجب أن يكون وطنياً وشاملاً، وألا يكون محل تجاذب وصراع. واعتبر أن الأطراف الموجودة في السلطة والبرلمان جعلت من الحوار نقطة خلاف إضافية لتصفية الحسابات الواسعة بين البرلمان ورئاسة الجمهورية من جهة، وبين الحكومة ومختلف الكتل البرلمانية من جهة أخرى. وأكد أن الجهة الداعية للحوار أصبحت بدورها محل خلاف.

وكشف الشابي أن الاتحاد العام التونسي للشغل تقدم بمبادرة، تبدأ برعاية رئيس الجمهورية للحوار لأنه الجهة الأقدر على القيام بهذه الدعوة، رغم الملاحظات الممكنة على أدائه. وأوضح أن البرلمان لم يستطع تنظيم حوار مسؤول وعقلاني بين مكوناته، فكيف سينجح في عقد حوار وطني؟ ورأى أن دعوة حركة «النهضة» للحوار تأتي في إطار الصراع بين البرلمان والرئاسة حول الإمساك بزمام المبادرة السياسية، وهو ما سيلقي بظلاله حول الدعوة للحوار الوطني.

وأشار إلى أن توضيح مديرة ديوان رئيس الجمهورية، نادية عكاشة، أن «الرئيس (قيس سعيّد) مع الحوار الوطني من دون مشاركة الفاسدين»، يفهم منه حزب قلب تونس، وهو ما سيؤثر على مشاركة حلفاء الحزب في البرلمان، أي ائتلاف الكرامة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إقصاء نحو مائة نائب. فكيف سيكون الحوار الوطني إذا تمّ استبعاد أحزاب عدة؟

ولفت الشابي إلى أن تونس تبقى في حاجة لحوار وطني، ويمكن لرئاسة الجمهورية أن تدعو إليه وتدعو شخصيات مستقلة تكون قادرة على الإضافة، ولكن على الرئيس أن يحسم أمره ويدعو لمشاورات، وأن يكون حواراً لا يستثني أي طرف، لإغلاق باب الخلافات والإقصاء، أو إقصاء القوى التي تمثل البلاد لمواجهة التحديات. بالتالي فإن تونس في حاجة أكيدة إلى حوار وطني يساعد على الإنقاذ والخروج من الأزمة، ويجب أن يكون وطنياً وشاملاً، وألا يكون محل تجاذب وصراع. واعتبر أن الأطراف الموجودة في السلطة والبرلمان جعلت من الحوار نقطة خلاف إضافية لتصفية الحسابات الواسعة بين البرلمان ورئاسة الجمهورية من جهة، وبين الحكومة ومختلف الكتل البرلمانية من جهة أخرى. وأكد أن الجهة الداعية للحوار أصبحت بدورها محل خلاف.

وكشف الشابي أن الاتحاد العام التونسي للشغل تقدم بمبادرة، تبدأ برعاية رئيس الجمهورية للحوار لأنه الجهة الأقدر على القيام بهذه الدعوة، رغم الملاحظات الممكنة على أدائه. وأوضح أن البرلمان لم يستطع تنظيم حوار مسؤول وعقلاني بين مكوناته، فكيف سينجح في عقد حوار وطني؟ ورأى أن دعوة حركة «النهضة» للحوار تأتي في إطار الصراع بين البرلمان والرئاسة حول الإمساك بزمام المبادرة السياسية، وهو ما سيلقي

لا يمكن التوصّل لحلول من دون إقرار الإصلاحات السياسية

على الرئيس أن يحسم أمره ويدعو لمشاورات تشمل الجميع

اجتماعات توحيد مجلس النواب الليبي

طبرق ـ **عادل نجدي**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

يتواصل الحراك السياسي على أكثر من صعيد في إطار الوساطات الساعية لإخراج ليبيا من أزمتها. فقد انطلقت، صباح أمس الثلاثاء، الجلسة الأولى من الاجتماع التشاوري لأعضاء مجلس النواب الليبي بشقيه، طرابلس وطبرق، بمدينة طنجة المغربية، في ظل أجواء تفاؤل بإمكانية إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسة التشريعية. ويأتي ذلك فيما أعلنت البعثة الأممية تأجيل الاجتماع الثاني للجولة الثانية من ملتقى الحوار السياسي من أمس إلى اليوم الأربعاء.

ويناقش الاجتماع التشاوري، الذي يعقد على امتداد ثلاثة أيام بدعوة من رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي، سبل حلحلة الخلافات القائمة وإنهاء حالة الانقسام التي يعيشها المجلس بين نواب طرابلس الموالي للشرعية، وبرلمان مدينة طبرق الموالي للواء المتقاعد خليفة حفتر.

ويناقش نواب ليبيا الـ103، المشاركون في الاجتماع التشاوري، تحديد موعد ومكان انعقاد جلسة رسمية موحدة وكاملة النصاب خلال الأيام المقبلة، ليتمكن المجلس من القيام بالمهام المناطة به، وتذليل الصعاب التي تقف عائقاً أمام العملية السياسية، ومواجهة الاستحقاقات المتمثلة أساساً في الحوار الليبي الذي ترعاه البعثة الأممية، والتوافق حول المناصب السيادية السبعة، وكذا الاستحقاقات الدستورية التي تسبق الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وكان نواب ليبيا قد استبقوا الجلسة الرسمية للاجتماع بتنظيم لقاءات تشاورية خلال اليومين السابقين لعقد الجلسة، في أحد الفنادق بطنجة، من أجل تقريب وجهات النظر حول آليات توحيد المجلس وإنهاء حالة الانقسام.

ووصف النائب صلاح الحيمر الأجواء في الاجتماع التشاوري بـ«الإيجابية جداً»، وقال، في تصريح إعلامي: إلى أن «اليوم الأول من الاجتماع التشاوري كان إيجابياً للغاية، وتم الاتفاق على مدينة ليبية يمكن اللجوء إليها لعقد اجتماع رسمي لمجلس النواب تتخذ فيه العديد من القرارات المهمة، من أبرزها تعديل الدائرة الدستورية».

في السياق، قالت مصادر برلمانية ليبية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، إن التئام مجلس النواب يهدف لاستكمال المرحلة الانتقالية، من خلال العمل على وضع قوانين الانتخابات ومراقبة الحكومة إلى حين الوصول إلى محطة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتسليم السلطة وبداية استعادة الدولة الليبية وبناء المؤسسات.

لكن حقائب النواب يبدو أنها تحمل رغبات عديدة؛ منها الظفر في شكل رئاسة المجلس ومصير رئيسه عقيلة صالح، بحسب قول عضو مجلس النواب محمد الجازوي، الذي أكد لـ«العربي الجديد»، ضرورة انتخاب رئاسة جديدة لا اختلاف حولها ليتمكن المجلس من المضي في أعماله بعيداً عن القرارات التي اتخذتها الرئاسة في طبرق لدعم طرف ضد الآخر. وفيما يبدو أن هدف النائب محمد عبد الحفيظ بذهب في اتجاه المطالبة بتولي مجلس النواب دوره لـ«تقليص دور البعثة الأممية إثر تورطها في الشأن الليبي»، بحسب قوله لـ«العربي الجديد»، يرى النائب أيمن سيف النصر أن «دور المجلس يجب أن يكون داعما لمخرجات ملتقى الحوار السياسي».

وفي كلمة له خلال الاجتماع، مساء أمس، قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة إنه «آن الأوان لمجلس النواب الليبي ليترك المجال للأخوة والوئام»، معتبراً أن المجلس جسم محوري في أي مرحلة انتقالية في ليبيا». من جهتها، وصفت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاجتماع التشاوري لنواب ليبيا بـ«الخطوة الإيجابية». وقالت في بيان لها، أمس، إن «اجتماع مثل هذه المجموعة المتنوعة من البرلمانيين من أقاليم ليبيا الثلاثة تحت سقف واحد يمثل خطوة إيجابية مرحباً بها». وأضافت: «نأمل أن يفي المجلس بتوقعات الشعب الليبي لتنفيذ خريطة الطريق التي اتفق عليها ملتقى الحوار السياسي الليبي».

ومساء الإثنين، أعلنت البعثة الأممية في ليبيا عن عقد الاجتماع الثاني من الجولة الثانية الافتراضية لملتقى الحوار السياسي، اليوم الأربعاء بدلاً من أمس، لـ«إتاحة الفرصة للمشاركين لدراسة الخيارات المتاحة لآليات اختيار السلطة التنفيذية التي تم استعراضها» خلال جلسة الإثنين. وأكدت مصادر ليبية مقربة من أعضاء من المشاركين في الملتقى الذي عقدت الجولة الأولى من جلساته في تونس، لـ«العربي الجديد»، إمكانية رجوح كفة مقترح يقضي بالإبقاء على مجلس النواب الحالي كسلطة تشريعية والتوافق على حكومة وحدة وطنية من بين كل المقترحات المقدمة بين الأعضاء. وتوافقت معلومات المصادر على أن هذا الخيار يمكن أن يستبعد فيه خيار وجود مجلس رئاسي في المرحلة المقبلة.

يعقد الاجتماع في المغرب على مدى ثلاثة أيام (تويتر)

شرق غرب

التحالف السعودي يعلن تدمير الغام حوثية

نقل التلفزيون السعودي عن التحالف السعودي ـ الإماراتي، قوله، أمس الثلاثاء، إنه دمّر خمسة ألغام زرعتها جماعة الحوثي في البحر الأحمر. وأضاف التلفزيون أن الألغام إيرانية الصنع من نوع «صدف»، منوّهاً إلى أن التحالف دمّر نحو 163 لغماً بحرياً زرع الحوثيون أكثرها.
(رويترز)

هجوم «أرامكو» أحدث فجوة في خزان نفطي

أعلنت شركة «أرامكو» السعودية، أمس الثلاثاء، أنّ هجوم الحوثيين الصاروخي على منشأة تابعة لها في مدينة جدة غربي المملكة، أحدث فجوة في خزّان نفطي، مما أدى إلى انفجار ثم حريق تم إخماده بسرعة. وكان الحوثيون قد أفادوا، أول من أمس الاثنين، بمهاجمتهم محطة لتوزيع المنتجات البترولية «بصاروخ مجنح نوع قدس 2»، من جهتها، ذكرت وكالة الطاقة الدولية في بيان، أن هجوم جدة «تذكير بضرورة توخي اليقظة حيال المخاطر التي تهدد أمن الطاقة».
(فرانس برس، رويترز)

قضية لوكربي: عائلة المفرحي تسعى لتبرئته

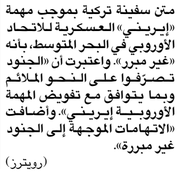

بدأ القضاء الإسكتلندي، أمس الثلاثاء، النظر في طلب استئناف تقدم به عامر أنور (الصورة) محامي عائلة الليبي الراحل عبد الباسط علي محمد المقرحي، المدان الوحيد في اعتداء لوكربي عام 1988، سعياً إلى تبرئة ساحته بعدما حكم عليه بالسجن مدى الحياة. ويدرس خمسة قضاة من محكمة العدل العليا، أعلى هيئة قضائية في اسكتلندا، حتى يوم الجمعة عبر الفيديو، الاستئناف الذي تقدمت به عائلة المقرحي على أن يصدر القرار في وقت لاحق. يُذكر أن الهجوم كان الأكثر دموية في تاريخ بريطانيا، وأودى بحياة 270 شخصاً.
(فرانس برس، رويترز)

تركيا: متهمون جدد في قضية خاشقجي

أضافت محكمة تركية، أمس الثلاثاء، متهمين جدداً إلى القضية المرفوعة ضد مسؤولين سعوديين بتهمة قتل الصحافي جمال خاشقجي، وذلك في محاكمة تقول أنقرة إنها يتعين أن تكشف الحقيقة الكاملة وراء الجريمة. وكان خاشقجي معروفاً بانتقاده لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وشوهد لآخر مرة أثناء دخول قنصلية بلده في إسطنبول في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018. ويعتقد المسؤولون الأتراك أنه جرى تقطيع أوصاله ونقلها من المكان، ولم يتم العثور عليها إلى الآن.
(رويترز)

ألمانيا: احتجاج تركيا غير مبرر

وصفت وزيرة الدفاع الألمانية، أنغريت كرامب ـ كارينباور، (الصورة)، أمس الثلاثاء، احتجاج تركيا على صعود جنود المان على

متن سفينة تركية بموجب مهمة «إيريني» العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، بأنه «غير مبرر». واعتبرت أن «الجنود تصرّفوا على النحو الملائم وبما يتوافق مع تفويض المهمة الأوروبية «إيريني». وأضافت «الاتهامات الموجهة إلى الجنود غير مبررة».
(رويترز)

الغلاف

السيسي يختبر الردود الدولية ويرهب الحقوقيين قبل لائحة العمل الأهلي

اعتقال ناشطي «المبادرة المصرية»

تظهر الهجمة على «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» مدى استعداد النظام المصري للذهاب بعيداً في حربه على الناشطين الحقوقيين في مصر، في وقت كشفت مصادر لـ«العربي الجديد»، أنّ ما جرى من اعتقالات بمثابة خطوة مقصودة من قبل النظام لاختبار مدى جدية الدول الغربية في الدفاع عن الوضع الحقوقي في مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عقدت أول من أمس الإثنين، جلسة تحقيق في نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة مع الناشطين الحقوقيين الثلاثة المعتقلين منذ «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، جاسر عبد الرازق وكريم عنارة ومحمد بشير، وسط تضامن حقوقي واسع في مصر والعالم، وتوقعات مختلطة بعضها يرى إمكانية إقدام النظام المصري على تحقيق انفراجة، استجابة للضغوط الغربية السياسية والدبلوماسية، وبعضها يتوقع عدم تغيير النظام سياسته في الوقت الحالي انتظاراً لمزيد من الإشارات الآتية من واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي.

وبعيداً عن الإجراءات القانونية التي تغلّف الطبيعة السياسية للقضية، قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إنه على الرغم من التناول الإعلامي المكثف خارج مصر للقضية ودعوات الإفراج عن الناشطين الصادرة من معظم وزارات الخارجية وهيئات أممية وقيادات كبرى بالحزب الديمقراطي الأميركي، فإنّ تقييم المخابرات العامة والأمن الوطني للموقف يختلف تماماً عما قد يبدو عليه الأمر. إذ يرى النظام أنّ الضغوط حتى الآن ضعيفة وليست على قدر مستوى الحدث، وأن التوقعات الأمنية تحديداً كانت تحذّر من اتخاذ بعض العواصم قرارات أو خطاباً أكثر حدة، لكن هذا لم يحدث.

وفي الوقت نفسه، فإنّ تقارير تقدير الموقف الدبلوماسية التي قدمت لدائرة الرئيس عبد الفتاح السيسي تبدو أقل تفاؤلاً، فمع الإقرار بصعوبة تحول البوصلة في العلاقات ذات الطبيعة العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية، إلا أنّ هناك تحذيرات من تحولات بطيئة يمكن أن تصيب مجالات التعاون الأمني والتنموي على المدى الطويل. وأضافت المصادر أنّ قرار اعتقال مدير المبادرة جاسر عبد الرازق، وهو ناشط يساري ينتمي لعائلة شهيرة لها احترامها وصلاتها القوية، صدر خصيصاً للتعرّف على ما يمكن للعواصم الغربية المهتمة أن تفعله في مثل هذه الظروف. وبمعنى آخر، اختبار إلى أي مدى سيصل رد الفعل الغربي وهل سيقتصر على الشجب والإدانة الخاوية غير المؤثرة على العلاقات الثنائية بين مصر ودول لها مصالح اقتصادية كبرى ومتنامية معها كألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبالطبع الولايات المتحدة.

وذكرت المصادر أنّ التصور القائم حالياً لدى الأجهزة، يتجه إلى إمكانية استخدام مسألة معتقلي المبادرة لتقديم قربان للرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن عقب دخوله البيت الأبيض، إلا في حالة صدور قرار من دائرة السيسي شخصياً بتسوية واوضحت المصادر أن هذا السبب السياسي كان وحده وراء ضم النيابة المعتقلين إلى القضية 855 لسنة 2020، التي تتضمن عدداً كبيراً من المتهمين الذين لا تجمعهم أي روابط تنظيمية أو تنسيقية وتوجه لهم اتهامات متنوعة بعضوية جماعة إرهابية محظورة، واستخدام حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الإشاعات الهادفة للإخلال بالسلم والأمن العام. إذ إنّ مثل هذه القضايا، يسهل غلقها وعدم استكمال التحقيقات فيها وصولاً للمحاكمة، وبالتالي فهي من نوعية القضايا التي تفتح فقط ليستمر اعتقال المواطنين تحت مظلتها لحين البت في مصيرهم من منظور سياسي بحت.

وفي سياق متصل، قالت مصادر حكومية في مجلس الوزراء ووزارة العدل، لـ«العربي الجديد»، إنّ الهجمة على المبادرة «مقصودة تماماً في هذا التوقيت لاختبار مدى جدية الدول الغربية في الدفاع عن الوضع الحقوقي في مصر واستكشاف المجالات التي من الممكن أن تثاثر بردود الفعل الغاضبة، من جانب. ومن جانب آخر لتوجيه تحذير شديد اللهجة للمجتمع الحقوقي المصري بضرورة الالتزام بالحدود التي سيضعها النظام في اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي، والتي من المقرر، وفقاً لمجلس الوزراء، أن تصدر مطلع الشهر المقبل».

وأضافت المصادر أنّ أجهزة النظام تحاول فرض الأمر الواقع على الدول الغربية المانحة المهتمة بالوضع الحقوقي والعمل الأهلي، والتي كانت راغبة في التدخل لتعديل قواعد التعامل مع المنظمات العاملة في هذا المجال، خصوصاً في ظلّ تاخر إصدار اللائحة التنفيذية التي كان من المفترض إصدارها قبل الحادي والعشرين من فبراير/شباط الماضي، بعد عام تقريباً من صدور القانون، وعجز الدولة والمنظمات عن تطبيقه بلا لائحة. وقد طلبت سفارات عدة عرض المسودة النهائية للائحة عليها أسوة بما حدث خلال فترة إعداد القانون والمسودة الأولى للائحة الشتاء الماضي.

وتوقعت المصادر أن تشهد الفترة المقبلة، سواء استمر اعتقال ناشطي المبادرة أو أفرج عنهم، هجمة تصعيدية جديدة على المنظمات الحقوقية بدعوى مخالفتها القانون واللائحة بعد إصدارها وإيجاد مخالفات مالية وضريبية. وفي ظلّ خلو القانون الجديد من أي عقوبة سالبة للحرية في الجرائم العديدة المذكورة فيه، فسوف يكون الأسلوب الأمثل للتنكيل من وجهة نظر الدولة، هو تصفية بعض المنظمات القليلة الباقية ومصادرة أموالها.

وكانت مصادر دبلوماسية أوروبية قد كشفت لـ«العربي الجديد» الأسبوع الماضي، عن إجراء اتصالات بين عدد من السفارات الأوروبية في القاهرة بهدف التنسيق لاتخاذ خطوات «موحدة وصارمة» على خلفية الهجمة الأمنية الحالية.

وتعتبر الدول الأوروبية المعنية أن هذا التصعيد يوجه رسائل عدة إليها بشكل مباشر، إذ تأتي الهجمة الأمنية على «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، بعد أيام من استضافتها عدداً من سفراء ونواب سفراء دول الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد، في لقاء حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر، حضره سفراء ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والسويد وإيطاليا وهولندا وفنلندا، وغيرها من الدول النشطة في علاقاتها مع مصر في مجالات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

وعن وسائل الضغط الوارد استخدامها في هذه المرحلة، قالت المصادر إنّ هناك العديد من المقترحات المطروحة حالياً لمراجعة مستوى التعاون الأمني والمساعدات الخدمية والاجتماعية للنظام المصري.

وانتقدت مصر مرتين خلال خمسة أيام، بيانات الإدانة والشجب الغربية، ناسبة في الانتقادين لناشطي المبادرة المصرية اتهامات لم توجهها لهم النيابة حتى الآن، منها تلقي تمويل بالمخالفة للقانون، وأنّ المبادرة مسجلة كشركة وتمارس أنشطة أخرى بالمخالفة لما يقضي به قانون العمل الأهلي. كما اتهمت القاهرة الدول الغربية بمحاولة التأثير على مجريات التحقيق.

> يرى النظام أنّ الضغوط الخارجية حتى الآن ضعيفة
>
> ترجيحات بأن تشهد الفترة المقبلة هجمة على المنظمات

الحملة على ناشطي المبادرة وجاسر عبد الرازق (يسار الصورة) جاءت بعد أيام من استضافة مسؤولين أوروبيين (تويتر)

تحفظ على أموال المعارضين

أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قراراً بتأييد طلب لجنة أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين بالتحفظ على أموال وأملاك 285 شخصاً ومنعهم من التصرف فيها، بتهمة الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر. وتبين أمس الثلاثاء أن القائمة تضم عدداً من الإعلاميين والفنانين المعارضين المقيمين خارج مصر. كذلك شملت القائمة زوجات وأبناء عدد من أعضاء مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة.

خاص

إيطاليا تضع اللمسات الأخيرة على محاكمة قتلة ريجيني غيابياً

امام عدم التعاون والتهرّب المصري من القضية، قرر القضاء الإيطالي تحريك دعوى غيابية ضد الضباط الخمسة المشتبه في ضلوعهم في خطف وقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني عام 2016 في مصر، وقد بدأ هذا المسار بالفعل وسط توقعات بأن تكون له ارتدادات على النظام المصري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية أنّ الاتصال الأخير بين رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في العشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، تضمن إخطار القاهرة رسمياً بقرب تحريك دعوى غيابية ضد الضباط الخمسة المشتبه منذ ديسمبر/ كانون الأول 2018، في ضلوعهم في خطف الطالب الإيطالي جوليو ريجيني وقتله بالقاهرة بين يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2016.

وأضافت المصادر التي تحدثت، لـ«العربي الجديد»، أنه بالتواصل مع الجانب الإيطالي دبلوماسياً وقضائياً خلال الأيام التالية للاتصال، تبيّن أن المدعي العام بروما قد أعدّ بالفعل مذكرة ادعاء لتقديمها إلى المحكمة المختصة خلال الأسبوع الأول من ديسمبر المقبل، وأنه توافر لعدم امتلاك روما أي معلومات شخصية عن الضباط الخمسة المشتبه فيهم، عدا أسماء غير كاملة ووظائف بعضها قديمة، فإنه من المحتمل توجيه مذكرة الادعاء وطلب المثول أمام المحكمة، إلى السفارة المصرية في روما أو القنصلية، باعتبارها القائمة على المصالح المصرية في إيطاليا وفقاً للاتفاقات الدبلوماسية بين البلدين والقانون الدولي الجنائي، في ظلّ عدم وجود اتفاقية تعاون قضائي تنظم مثل هذه الحالة بين البلدين.

ورجّحت المصادر أن يتم الإعلان عن التقدم بهذه المذكرة وتسجيلها في المحكمة ضد المتهمين الغائبين مطلع الشهر المقبل، إلا إذا تقدمت النيابة العامة المصرية قبل هذا التاريخ المرتقب بمعلومات جديدة من شأنها تعطيل تحريك الدعوى. وتأتي هذه المستجدات تأكيداً للمعلومات التي انفردت بها «العربي الجديد» في الثلاثين من الشهر الماضي في أعقاب لقاء عقده بالقاهرة النائب العام المصري حمادة الصاوي وفريق من النيابة المصرية الموكل إليه التعاون القانوني في القضية مع فريق من مكتب المدعي العام بروما. إذ كشفت مصادر قضائية ودبلوماسية مصرية وقتها أنّ الوفد الإيطالي تحدّث خلال الاجتماع ضمنياً عن احتمالية اضطراره إلى إصدار قرار بغلق القضية مؤقتاً بتوجيه اتهامات للشخصيات المصرية التي تم التوصل إليها في التحقيقات ورفع أسمائها إلى الإنتربول إذا لم تبد السلطات المصرية تعاوناً في الكشف عن التفاصيل الحقيقية للحادث، بعيداً عن سيناريوهات التدليس والتلاعب التي حاولت الترويج لها سابقاً، وبعيداً أيضاً عن أي ادعاءات بتورط ريجيني في أنشطة تجسس أو تخابر.

والضباط الخمسة هم اللواء طارق صابر، والعقيد أسر كمال، والعقيد هشام حلمي، والمقدم مجدي عبد العال شريف، وأمين الشرطة محمود نجم. واللواء طارق صابر، كان خلال الواقعة يعمل مدير قطاع في جهاز الأمن الوطني، وهو الذي أصدر تعليماته بمتابعة ريجيني بناء على تقرير رفع إليه من أحد مساعديه عن أنشطته البحثية وتواصله مع نقيب الباعة الجائلين، بمناسبة بحثه عن النقابات المستقلة في مصر.

أمّا الضابط الثاني، وهو العقيد أسر كمال، فكان يعمل رئيساً لمباحث المرافق بالعاصمة، وتوجد دلائل على أنه هو الذي أشرف على رسم خطة تعقّب ريجيني في إطار التنسيق بين الأمن الوطني والأمن العام، وقد تمّ نقله بعد الحادث بأشهر عدة للعمل بمحافظة أخرى.

أما المقدم مجدي شريف، فقد سبق أن نشر ادعاء روما اسماً رباعياً تقريبياً له هو مجدي إبراهيم عبد العال شريف، وهو الضابط الذي أبلغ عنه ضابط أفريقي بأنه سمع منه حديثاً عفوياً أثناء تدريب للضباط الأفارقة في كينيا عام 2017، اعترف فيه بتورطه في قتل ريجيني، أو «الشاب الإيطالي» كما وصفه، إلى حدّ القول بأنه «لكمه عدة مرات» بسبب «الاشتباه في كونه جاسوساً بريطانياً».

وتتجه التحقيقات الإيطالية إلى أن الضابط مجدي شريف شارك ثلاثة ضباط آخرين، غير الخمسة المشتبه فيهم، أو خلفهم في إدارة ملف ريجيني، وأنهم جميعاً قاموا بتكوين شبكة من المخبرين حول الأخير والتي تضم - بحسب السيناريو الإيطالي - كلاً من زميلة ريجيني المقربة الباحثة نورا وهبي، وشريكه في السكن محمد السيد الصياد، ونقيب الباعة الجائلين. وعلى الرغم من أنّ تحريك الدعوى غيابياً ضدّ الضباط الخمسة لن يؤدي إلى محاسبتهم مباشرة إذا اصرت مصر على عدم تسليمهم، إلا أنّ هذه الخطوة ستوفر غطاءً قانونياً لرغبة روما في إدراج أسماء الخمسة على لائحة الإنتربول والتنسيق على تحركاتهم، من ناحية. ومن ناحية أخرى، سيمثّل الحكم ضدهم حال صدوره، وثيقة إدانة قضائية لأجهزة النظام المصري الاستخباراتية والأمنية، وكذلك للقضاء المصري الذي لعب دور المتستر على مجموعة من الجرائم، بدءاً من تعذيب ريجيني وقتله ثم قتل مجموعة من الأشخاص والزعم بأنهم عصابة سرقة خطفت ريجيني وسرقت متعلقاته، ثم اتهام ريجيني نفسه بالتخابر، والانتهاء بتضليل التحقيق وإخفاء بيانات الضباط المشتبه فيهم.

وأوضحت المصادر الدبلوماسية التي تحدثت لـ«العربي الجديد» أنّ كونتي والمسؤولين الدبلوماسيين الإيطاليين يطالبون القاهرة بتقديم تنازلات عاجلة للحفاظ على وتيرة التعاون المتصاعدة بين البلدين في مجالات شتى، أبرزها التسليح والطاقة والاستثمارات، لكن النظام المصري ما زال يراهن على فشل تحركات الادعاء العام الإيطالي وتراجع الاهتمام بالقضية. وبدلاً من التعامل بجدية مع هذا التهديد الإيطالي، أبرزت وسائل الإعلام المصرية المملوكة للمخابرات العامة، مساء أول من أمس، أنباء مجهولة التفاصيل عن اختفاء مواطنين مصريين في إيطاليا، وأنّ السلطات الإيطالية لم تحرك ساكناً إزاء شكاوى مصرية بهذا الصدد، في محاولة لصرف نظر المراقبين والرأي العام عن إخفاء حقيقية ما جرى لريجيني طوال هذه السنوات.

وذكرت المصادر أنّ تحريك الدعوى الغيابية كان من الحلول التي بحثتها نيابة روما بعد البداية المتعثرة لمرحلة التعاون القضائي الجديدة بين البلدين في عهد النائب العام الحالي حمادة الصاوي، وذلك بإصدار تقرير بما انتهت إليه التحقيقات السابقة على مدار أربع سنوات ونصف السنة، وتوجيه الاتهام لأجهزة الأمن المصرية بشكل عام بارتكاب جريمة تعذيب ضدّ الإنسانية. وذلك في محاولة لإخضاع الحالة المصرية مع ريجيني للقوانين الإيطالية التي تنصّ على حظر توريد الأسلحة وكذلك وقف العلاقات التجارية مع الدول التي تتحمل حكوماتها مسؤولية مخالفات جسيمة للاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق الإنسان. ويأتي هذا بعد خطوات اتخذتها بعض القيادات الحزبية اليسارية للتنسيق مع نيابة روما في هذه المسألة، لكنها لم تتبلور حتى الآن في مشروع قرار برلماني. ومن المحتمل أن تبدأ النيابة في هذا التحرك على مراحل، حتى لا تخاطر بالدفع في اتجاه عرض قرار «اعتبار مصر دولة خارجة عن اتفاقيات حقوق الإنسان» على البرلمان الإيطالي من دون ضمان وجود أغلبية نيابية تدعم ذلك التحرك، أخذاً في الاعتبار عجز اليسار والنواب المتعاطفين مع قضية ريجيني، ووالديه النشطين إعلامياً، عن تحريك المياه الراكدة حتى الآن، وعدم التأثير بأي صورة على السياسة التي ينتهجها كونتي. وسياسة الأخير قائمة على المضي قدماً في استغلال القضية لعقد المزيد من الصفقات لصالح الشركات الإيطالية الكبرى.

> المدعي العام بروما أعدّ مذكرة ادعاء لتقديمها إلى المحكمة
>
> سيمثّل الحكم ضد الضباط وثيقة إدانة لأجهزة النظام

النظام المصري ما زال يراهن على تراجع الاهتمام بالقضية (أنطونيو مبيانا/ Getty)

الحدث

اقتربت القوات الفيدرالية من ميكيلي عاصمة تيغراي (فرانس برس)

حرب إثيوبيا: الطرفان يعلنان انتصارات

بعد يوم على إمهال الحكومة الإثيوبية «جبهة تحرير شعب تيغراي» ثلاثة أيام للاستسلام لقواتها، أعلنت أديس أبابا، أمس الثلاثاء، أن العديد من عناصر «الجبهة» بدأوا بالاستسلام بالفعل من دون تمكن أطراف مستقلة من تأكيد الخبر أو نفيه. وأفاد فريق العمل الحكومي المعني بالوضع في تيغراي، بأن «عدداً من عناصر إقليم تيغراي شرعوا في الاستسلام لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، عبر الحدود مع ولاية أفار (شمال شرقي إثيوبيا)»، حسبما نقلت هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومية الإثيوبية (فانا). وأعربت الحكومة الإثيوبية عن امتنانها لأولئك الذين يستسلمون «احتراماً للشعب»، وحثت أولئك الذين لا يستطيعون الاستسلام على نزع أسلحتهم، والامتناع عن أن يكونوا رهينة «الجبهة» والانتظار حتى يتواصل جيش الدفاع الوطني معهم.

في المقابل، ذكر المتحدث باسم قوات تيغراي جيتاشيو رضا، أن عناصر الإقليم الحقوا «دماراً تاماً بالفرقة 21 الآلية بالجيش». ولم يرد المتحدث باسم الحكومة على الاتصالات التي طلبت التعليق. من جهتها، ذكرت لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية أن «جماعة من شباب إقليم تيغراي قتلت ما لا يقل عن 600 مدني طعناً وخنقاً وضرباً، بالتواطؤ مع قوات الأمن المحلية، في مذبحة وقعت في بلدة ماي كادرا». وذكرت اللجنة المعيّنة من قبل الحكومة، أن الهجوم الذي وقع في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، كان يستهدف السكان الذين ليسوا من أبناء تيغراي. من جانبها، دعت الولايات المتحدة، مساء أول من أمس الاثنين، إلى الوساطة بين الحكومة الإثيوبية و«الجبهة». وأفاد مجلس الأمن القومي في منشور على «تويتر»، بأن «الولايات المتحدة تدعو للوساطة في إثيوبيا، وتدعم الجهود التي يقودها سيريل رامافوزا (رئيس جنوب أفريقيا)، والاتحاد الأفريقي لإنهاء هذا الصراع المأساوي الآن». مع العلم أن حكومة أبي أحمد رفضت الوساطة الأفريقية.

وكان مقرراً أن يعقد مجلس الأمن الدولي محادثات غير رسمية في وقت متأخر من مساء أمس، بشأن حرب تيغراي في إثيوبيا، إلا أنه تمّ إلغاء الاجتماع من دون أسباب واضحة، حسبما أعلن دبلوماسيون، ظهر أمس. ويثير احتمال شنّ هجوم على ميكيلي، عاصمة تيغريا، وتضم 500 ألف نسمة بالإضافة إلى عدد غير محدّد من النازحين لجأوا إليها منذ اندلاع النزاع، قلق المجتمع الدولي والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان. وذكر مدير برنامج شرق وجنوب أفريقيا في منظمة «العفو الدولية» ديبروز موشينا، في بيان، أنه «في وقت تبدأ القوات الفيدرالية الإثيوبية استعداداتها لتطويق ميكيلي، تذكّر منظمة العفو الدولية كل الأطراف بأن مهاجمة مدنيين بشكل متعمّد هو أمر محظور بموجب القانون الإنساني الدولي ويشكل جريمة حرب». وأضاف أن «اعتداءات غير متناسبة ومن دون تمييز هي أيضاً ممنوعة» بموجب القانون الدولي. وتدعو المنظمة الطرفين المتحاربين إلى عدم استهداف منشآت عامة، على غرار المستشفيات والمدارس والأحياء السكنية، وإلى «ضمان أنهما لا يستخدمان المدنيين دروعاً بشرية».

(الأناضول، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

غانتس يستعجل حلّ الكنيست

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس الثلاثاء، أن وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس (الصورة)، الشريك في الحكومة الإسرائيلية، أبلغ أعضاء حزبه «كاحول لفان»، أول من أمس الاثنين، بأن حزبه يعتزم تقديم مقترح قانون لحلّ الكنيست، مطلع الأسبوع المقبل، وتفويت الفرصة على حزب «بيش عتيد» الساعي لتقديم مقترح مماثل. ويُمهّد قانون الحلّ في حال تمريره، إلى التحضير لانتخابات جديدة في إسرائيل في غضون 3 أشهر، وسط تفاقم الخلافات بين غانتس وبنيامين نتنياهو.

(العربي الجديد)

الصين تندّد بانتقاد البابا فرنسيس لها

نددت وزارة الخارجية الصينية، أمس الثلاثاء، بانتقاد بابا الفاتيكان فرنسيس لمعاملة الصين للإيغور المسلمين، ووصفت الانتقادات بأنها «بلا أساس». وفي كتاب جديد يحمل عنوان «دعونا نحلم: الطريق إلى مستقبل أفضل»، قال البابا «أفكر كثيراً في الشعوب المضطهدة: الروهينغا والإيغور المساكين والأيزيديين». وهي المرة الأولى التي يصف فيها البابا الإيغور بأنهم شعب مضطهد.

(رويترز)

غوتيريس يدعو لوقف النار في أفغانستان

دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (الصورة)، أمس الثلاثاء، إلى «وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار» في أفغانستان، لخلق بيئة محفزة لمحادثات السلام التي تجرى مع حركة «طالبان» في العاصمة القطرية الدوحة. وأضاف خلال مؤتمر بشأن أفغانستان في جنيف، أن «عملية شاملة يتم فيها تمثيل النساء والشباب وضحايا الصراع على نحو مجد توفر أفضل أمل للسلام المستدام». وأضاف أن «التقدم نحو السلام سيساهم في تنمية المنطقة بأسرها، وسيكون خطوة حيوية نحو عودة آمنة ومنظمة ولائقة لملايين النازحين الأفغان».

(رويترز)

... وقتلى بانفجارين في إقليم باميان

أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية طارق أرين، أمس الثلاثاء، مقتل 14 شخصاً، 13 مدنياً وشرطي، وجرح 45 على الأقل، في تفجيرين وقعا في إقليم باميان، وسط أفغانستان. وكشف أن التفجيرين نجما عن مواد متفجرة مزروعة في سوق من أسواق الإقليم. مع العلم أن الإقليم يضمّ أقلية الهزارة، وهو أحد أكثر أقاليم أفغانستان أمناً.

(العربي الجديد)

بوتين يبحث تسوية كاراباخ

أفاد الكرملين، أمس الثلاثاء، بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ناقش عمل قوات حفظ السلام الروسية في إقليم ناغورنو كاراباخ، خلال اتصالين هاتفيين مع رئيس أذربيجان إلهام علييف ورئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان. وأضاف الكرملين في بيان، أنهم ناقشوا أيضاً مسألة المساعدات الإنسانية لسكان الإقليم، والقضايا الاقتصادية، فضلاً عن تشغيل وسائل النقل والاتصالات بالمنطقة.

(رويترز)

الحدث

في أول إقرار صريح له بالهزيمة، منح الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات دونالد ترامب، الضوء الأخضر لبدء عملية انتقال السلطة في الولايات المتحدة، على أن يواصل محاولاته لبناء جدار من الشك حول النظام السياسي في البلاد، واستمرار تشكيكه بعدالة النظام الانتخابي، وهو ما بدا أمس من انتقاده لعملية الانتخاب في إحدى الولايات الحاسمة. هذا التشكيك الذي سيستمر إلى ما بعد مرحلة رئاسة البطة العرجاء، وقد يمتد طويلاً، قابله مضي الرئيس الفائز جو بايدن بتشكيل فريقه وتحديد أولوياته

ترامب يستسلم

الرئيس الخاسر محاصر سياسياً ومحبط من حملته

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعطى الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات الرئاسة دونالد ترامب، أخيراً، الضوء الأخضر للمسؤولين الفيدراليين للمضي قدماً في عملية انتقال السلطة للرئيس المنتخب جو بايدن، بعد حوالي 3 أسابيع من المقاومة، منذ إعلان وسائل الإعلام الأميركية فوز منافسه الديمقراطي في الاستحقاق الرئاسي. وعلى الرغم من مطالبة ترامب للجمهوريين بـ«القتال» في القضاء، بعد رفع حملته دعاوى قضائية عدة لإبطال فوز بايدن في عدد من الولايات الحاسمة، إلا أن استسلامه في النهاية، دون الإقرار المباشر منه بفوز غريمه، جاء مرتبطاً بعدد من العوامل، منها ازدياد عزلته نتيجة الابتعاد الجمهوري عن خياراته، وضعف حججه القانونية، وتوجه الولايات إلى المصادقة على فوز بايدن، كما أن صحيفة «واشنطن بوست» أكدت أن إدارة الخدمات العامة، الموكلة تأكيد فوز بايدن، أبلغت البيت الأبيض، الجمعة، بأنها بصدد إعلان بايدن فائزاً بحلول (أول من أمس) الاثنين. ولا يريد الجمهوريون، كما بدا واضحاً، انتقالاً «غير سلمي» للسلطة، فيما تلعب إمكانية ترشح ترامب للرئاسة مجدداً عام 2024 دوراً بصعب إمكانية استمراره في التمرد على الأصول الدستورية. وفي المحصلة، فإن ترامب بات مدركاً جيداً لانسداد أي أفق رسمه للانقلاب على نتائج الانتخابات، حتى تلك التي هوّل بها خلال حملته الرامية للترشح إلى ولاية ثانية، ومنها اللجوء إلى قاعدته وحاملي السلاح، أو لأي سيناريو يعرض من جهته، أصبح بإمكان بايدن، الذي بدأت صورة فريقه الحكومي تتضح، الاطلاع على الإفادات الاستخبارية، والحصول على التمويل اللازم للعملية الانتقالية. وتعني الخطوة أنه سيحصل الآن على مكتب رسمي لإدارة انتقاله على مدار الشهرين المقبلين. وأبلغت إدارة الخدمات العامة، وهي الوكالة الاتحادية التي يجب أن توافق على عملية الانتقال الرئاسية، أول من أمس، الرئيس المنتخب بأنه يمكنه رسمياً بدء تسلّم السلطة. وقالت رئيسة الإدارة إميلي مورفي، والتي كان ترامب قد عيّنها في منصبها قبل 4 سنوات، في رسالة، إن بايدن سيحصل على الموارد اللازمة التي كانت معلقة بسبب طعون قانونية رفعتها حملة ترامب تسعى لإبطال فوزه. وجاء ذلك، بعد فشل الجهود القانونية لهذه الحملة بالكامل تقريباً في تغيير نتيجة الانتخابات. وردّاً عليها، كتب ترامب على «تويتر» أمس: «تذكروا، إن إدارة الخدمات العامة كانت رائعة، وإميلي مورفي أدت عملاً ممتازاً، لكن هذه الإدارة ليست هي التي تحدد من يكون الرئيس المقبل للولايات المتحدة».

وعلى الرغم من رفض أحد مستشاري ترامب، بحسب وكالة «رويترز»، أن يكون ذلك إقراراً بالهزيمة، إلا أن زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ تشاك شومر، اعتبر أنه «ربما تكون تلك الخطوة هي الأقرب إلى اعتراف الرئيس ترامب بالهزيمة». وفي بيان، رحب فريق بايدن بالخطوة «الضرورية لحصول انتقال سلس وسلمي للسلطة». وأكد الفريق أن اجتماعات ستبدأ مع مسؤولين اتحاديين بشأن طريقة تعامل واشنطن مع جائحة كورونا، إلى جانب بحث قضايا الأمن القومي. وقال مسؤولان في إدارة ترامب لـ«رويترز»، إن فرق المراجعة في إدارة بايدن بإمكانها البدء في التواصل مع إدارة ترامب في أقرب وقت.

وكانت عزلة ترامب قد ازدادت بعدما تعالت أصوات جمهورية تصف سلوكه بـ«العار الوطني». وجاء قرار إميلي مورفي بالسماح بالشروع في العملية الانتقالية، والذي تحدثت فيه عن «تطورات تشمل تحديات قضائية ومصادقات لنتائج الانتخابات»، بعد مصادقة ولاية ميشيغن، الإثنين، على فوز بايدن، ورفض قاض فيدرالي في بنسلفانيا دعوى قدّمتها حملة ترامب لمنع المصادقة على نتائجها. وكانت مورفي قد واجهت انتقادات من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لتأخرها بمنح الضوء الأخضر للبدء بالعملية الانتقالية. لكنها أصرّت في رسالتها لبايدن، أول من أمس، على أن قرارها بمنح هذا الضوء أخيراً جاء تابعاً من قناعاتها، كما طالبت بتعديل مادة الانتقال الرئاسي في الدستور، التي تعود للعام 1963، لعدم توضيحها الآليات الواجب اتباعها في حال رفض الرئيس الخاسر تسليم السلطة. وكتبت في الرسالة: «أرجو أن تعلموا أنني توصلت إلى قراري بشكل مستقل، بناء على القانون والمعطيات المتاحة. لم أتعرض أبداً، بشكل مباشر أو غير مباشر، لضغوط من أي مسؤول رسمي في أي فرع من الإدارة التنفيذية الرسمية، بما يرتبط بتوقيت قراري». وتحدثت مورفي في رسالتها عن تهديدات تلقتها «عبر الإنترنت والهاتف، والبريد الإلكتروني، تتعرض للشتائم وسلامة عائلتي، وفريقي، وحتى للحيوانات الأليفة في منزلي، لدفعي إلى اتخاذ قرار بشكل سابق لأوانه».

وكشفت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس، بعضاً من الضغوط من كلا الحزبين التي تعرضت لها مورفي منذ إعلان فوز بايدن، في حين وجدت نفسها وفريقها غير «محميين» من أي طرف، فضلاً عن خشيتها من طرد الرئيس الخاسر لها من منصبها. وفي البداية، تعرضت مورفي، بحسب الصحيفة، لضغوط من المناوئين لترامب، للإفراج عن أموال العملية الانتقالية، كما استدعاها الديمقراطيون في الكونغرس للاستماع إلى إفادتها وهددوا بتعريضها لجلسة استماع عامة. وحصل ذلك إلى أن انقلبت الأمور، وبات عدد متزايد من الجمهوريين يدعون ترامب لإنهاء تمرده. وأكد أصدقاء لمورفي أن

البنتاغون: لتنسيق فوري

قال مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، إن أعضاء من فريق جو بايدن (الصورة) الانتقالي تواصلوا مع قسم الدفاع في الوزارة مساء الاثنين. وقالت سو غوف، المتحدثة باسم البنتاغون: «إننا سنبدأ على الفور تطبيق خطتنا لتأمين الدعم، وفقاً للنظام الاساسي وسياسة الوزارة ومذكرة التفاهم بين البيت الابيض وفريق بايدن - هاريس»، مؤكدة أن «وحدة مهمة العملية الانتقالية سترتب وتنسق كافة شؤون التواصل مع فريق بايدن».

سيواصل ترامب الدعاوى القضائية (تاسوس كاتوبوديس/Getty)

أعلنت إدارة الخدمات العامة الأميركية فوز بايدن بالرئاسة

ترامب: الإدارة ليست هي التي تحدد هوية الرئيس المقبل

القرار اتضح لها حين صادقت ميشيغن على فوز بايدن، وإثر هزيمة ترامب في دعواه في بنسلفانيا. وكانت مورفي، بحسب الصحيفة، قد توجهت بالأسئلة والاستفسارات إلى عدد من زملائها، لفهم الآلية التي يجب اتباعها في حالة غير مسبوقة في التاريخ الأميركي، مثّل تلك التي تحدث مع انتخابات الرئيس 46. لكن أحد أصدقائها أكد أن فريقها أبلغ المجلس الاستشاري في البيت الأبيض، يوم الجمعة الماضي، بأنها تخطط لإعلان بايدن فائزاً بحلول الإثنين. وبحسب المصدر، فإن مورفي لم تتلق رداً. وقال مصدران إنها وفريقها توقعوا أن يطلق ترامب تغريدة تفيد بطردهم.

من جهة أخرى، فإن الرئيس الخاسر بدا محبطاً من التكتيكات الفاشلة لفريقه القانوني. وخلال الأيام الماضية، انضم كبار مساعديه إلى الأصوات التي تدعوه للاعتراف بالهزيمة، ومن بينهم كبير موظفي البيت الأبيض مارك ميدوز، ومستشار البيت الأبيض بات سيبولوني. وبحسب «واشنطن بوست»، فإن بعضاً من مستشاري ترامب أكدوا أنهم نصحوه بإلقاء خطاب لا يتضمن اعترافاً بفوز بايدن، بل يتحدث فيه عن إنجازاته ويتعهد بنقل السلطة.

إلى ذلك، بدأت تتضح صورة فريق بايدن للأمن القومي، حيث استعان بمساعده أنتوني بلينكن لتولي وزارة الخارجية، ووزير الخارجية الأسبق جون كيري ليكون المبعوث الخاص بالمناخ. كما اختار جيك سوليفان مستشاراً للأمن القومي، ولينذا توماس - غرينفيلد سفيرة لبلاده في الأمم المتحدة، ومن المرجح أن يختار رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي السابقة جانيت يلين وزيرة للخزانة، كما اختار المحامي البخاندرو مايوركاس، الكوبي الأصل، لوزارة الأمن الداخلي.

تقرير

الاتفاق النووي مع إيران: نوايا بايدن لا تكفي لإنقاذه

لا يبدو أن عودة إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إلى الاتفاق النووي الإيراني ستكون سريعة أو سهلة مستقبلاً، بعد بروز حقائق عدة في السنوات الماضية

نيويورك ـ **إبتسام عازم**

تصاعدت حدة العقوبات وشدّتها، التي كانت إدارة الرئيس الأميركي الخاسر في انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي دونالد ترامب قد باشرت بفرضها على إيران بشكل لافت، في الفترة الأخيرة. وعزّزت الإدارة الأميركية ضغطها بعد خسارة ترامب، وسط توقعات باستمرار التصعيد وفرض عقوبات إضافية في الأسابيع المقبلة. وتهدف خطوة ترامب وصقور الحرب في إدارته إلى وضع عقبات في طريق إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن لعرقلة العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني، أو كما يعرف رسمياً بـ«خطة العمل الشاملة المشتركة».

في السياق، يواجه بايدن، الذي أعلن عن نيته العودة للاتفاق النووي الإيراني، تحديات داخلية وخارجية معقّدة في حيثياتها، داخلياً، جعل ملف محاربة انتشار فيروس كورونا في الولايات المتحدة على رأس قائمة أولوياته، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات لإنعاش الاقتصاد الأميركي وخفض نسبة البطالة. وهما مهمتان ليس من السهل تحقيقهما، لأن تنفيذ أي أجندة يعتمد على موافقة الكونغرس، علماً أن مجلس الشيوخ ينتظر نتائج انتخابات حاسمة في ولاية جورجيا، ستقرر أيا من الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، سيحظى بالأغلبية في مجلس الشيوخ. فإذا فاز المرشحان الديمقراطيان سيتساوى عدد الشيوخ من الحزبين، لكن، كما تقضي القوانين، يمكن لنائبة الرئيس، كامالا هاريس، أن تغلّب الكفة بالتصويت. أما في حال عدم حصول الحزب الديمقراطي على المقعدين، فلن يتمكن بايدن من تنفيذ وعوده لأن الجمهوريين سيقفون ضده، كما فعلوا في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما. وهو ما هدد به زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ السيناتور ميتش ماكونيل.

خارجياً، لا يرغب عدد من حلفاء الولايات المتحدة، كإسرائيل والسعودية والإمارات، عودتها للاتفاق النووي، وهو ما سيزيد من عمل مجموعات ضغط هذه الدول في واشنطن للتأثير على السياسيين، وبالتالي على بايدن، في ظل حملات التأثير الإعلامي. وعلى الرغم من ذلك، فإن تجارب الماضي أثبتت أنه في حال حصلت الإدارة الأميركية على ما يكفي من الدعم السياسي والإعلامي داخلياً، ونجحت في تسويق العودة إلى الاتفاق النووي في سياق المصالح الأميركية، فقد تبرم اتفاقات جديدة لا ترضي بعض حلفائها. في المقابل، قد تضطر لتقديم تنازلات في سياقات أخرى، كما حدث عندما أبرم أوباما عام 2016، أي بعد سنة من إبرام الاتفاق النووي الإيراني، اتفاقاً برفع من حجم المساعدات الأميركية العسكرية لإسرائيل لتصل إلى 3,8 مليارات دولار سنوياً، بدءاً من عام 2019.

وتبرز تساؤلات حول حيثيات هذه العودة المحتملة، إذ إنه بالإضافة إلى العقوبات، فإن الجانب الإيراني، على الرغم من تصريحاته الدائمة باستمرار التزامه بالاتفاق بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق عام 2018، تمكن من خلق حقائق على الأرض لا يمكن تجاهلها. على سبيل المثال، فقد زاد من مخزونه من اليورانيوم المخصّب 12 مرة أكثر من الحدّ المسموح به بالاتفاق، في السنتين اللتين أعقبتا الانسحاب الأميركي عام 2018. كما أصبح ينتج اليورانيوم المخصب بنسبة تفوق 4,5 في المائة، في حين أن الحدّ المسموح به كان 3,67 في المائة. إلى ذلك، ضيقت العقوبات الأميركية الخناق على النظام الإيراني، وهو ما حال دون تمكن إدارة الرئيس حسن روحاني من القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، وزادت بذلك من معاناة الشعب الإيراني بدلاً من أن تضعف النظام. ومن المفترض أيضاً أن تزيد الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة العام المقبل، الضغط على روحاني، وتضيّق مجال المناورة أمامه. وتهدد الانتخابات أيضاً بصعود التيار المحافظ مجدداً، ما يزيد من تعقيدات التفاوض حول عودة الولايات المتحدة للاتفاق.

في هذا الإطار، اعتبر مصدر دبلوماسي غربي رفيع المستوى في الأمم المتحدة، في حديث لـ«العربي الجديد»، في نيويورك، أن «هناك نوعاً من الارتياح لرغبة بايدن بالعودة للاتفاق، لكن ماذا يعني هذا بالضبط؟ لا ندري. وحتى لو افترضنا أنه يمكن التوصل لاتفاق حول زيادة قدرة إيران ومخزونها من الحقائق التي خلقتها على الأرض، ستكون هناك قضية رئيسية لن يكون من السهل تجاهلها، وهي: المعرفة التي اكتسبتها إيران بعد الانسحاب الأميركي وجعلتها تقترب خطوة من هدفها النووي». بدوره، ذكر دبلوماسي غربي آخر رفيع المستوى في مجلس الأمن، أن «هناك سؤالاً مهماً يتعلق بمقدار الرغبة لدى الجانبين الإيراني والأميركي بالعودة للتفاوض بشكل شامل حول الاتفاق، ليضم أموراً أخرى مرتبطة بنفوذ إيران بالمنطقة مثلاً. فعلى الرغم من كل الضغوطات التي مورست ضدها، تمكنت من زيادة نفوذها بالمنطقة، بل إن العقوبات الأميركية أعطتها مجالاً لزيادة قدرتها النووية بدلاً من الحدّ منها، وقربتها خطوة من حلمها النووي.

تهدد الانتخابات الإيرانية بصعود التيار المحافظ مجددا

تمكنت إيران من خلق حقائق على الأرض لا يمكن تجاهلها (الأناضول)

تريد الاتفاق؟ ما يمكن قوله هو إن الوضع الاستراتيجي تغيّر خلال السنوات الأربع الماضية، ولا أعتقد أنه يمكن العودة وكأن شيئاً لم يكن. أظن أنه أصبح واضحاً للجميع أن مفاوضات جديدة ستجري، لكن مداها غير واضح. وهذا الأمر متعلق بشكل رئيسي بالجانبين الأميركي والإيراني ومدى المرونة المتاحة لكل منهما».

في سياق آخر، تبرز رغبة أوروبية وصينية وروسية، كأطراف في الاتفاق، بعودة الطرفين الأميركي والإيراني للمفاوضات. لكن إيران أثبتت أنه ليس من السهل التعامل معها، وليس من المجدي الاستخفاف بها. فعلى الرغم من أن إيران رفضت في الماضي ربط الملف النووي بملفات أخرى، بالتالي لا أعرف إلى أي درجة ستكون مستعدة للعودة إلى الاتفاق من دون ضمانات مستقبلية. فماذا لو أتت بعد بايدن إدارة أخرى لا

رصد

صراع الطرق يتجدد في البادية السورية

عاد القتال بين قوات النظام وخلايا «داعش» في منطقة البادية السورية المترامية الأطراف، حيث تعتبر خريطة الطرق أساسية وحيوية

أمين العاصي

يحتدم الصراع بين خلايا من تنظيم «داعش»، عادت لتنشط مجدداً في البادية السورية من جهة، وبين وحدات من قوات النظام ومليشيات محلية مساندة لها من جهة أخرى. وتحاول قوات النظام إبعاد خطر «داعش» عن مدينة سلمية ومحيطها في ريف حماة الشمالي، وعن طرق حيوية تعبر البادية، وتُعد من الشرايين الاقتصادية المهمة للنظام السوري. وأكد ناشطون محليون أن الطرفين يتقاتلان منذ أيام عدة في محيط بلدة أثريا الاستراتيجية في ريف سلمية الشرقي، مؤكدين وقوع إصابات بين عناصر قوات النظام. وموضحين أن الصراع يمتد من أثريا غرباً إلى محيط منطقة الرصافة الأثرية في ريف الرقة الجنوبي الغربي.

وتُعد بلدة أثريا عقدة طرق مهمة في البادية السورية، حيث يعبر بالقرب منها واحدٌ من أهم الطرق، وهو الطريق الذي يبدأ من مدينة دمشق وصولاً إلى مدينة حمص في قلب سورية، ومن ثم إلى مدينة سلمية على تخوم البادية. ومن سلمية، يمرّ الطريق إلى بلدة أثريا ومنطقة وادي العذيب، وصولاً إلى مفرق منطقة الرصافة، حيث يتفرع إلى فرعين، الأهم هو الذي يُكمل إلى مدينة الطبقة، ومن ثم إلى الرقة، ومنها إلى محافظة دير الزور في شرقي سورية. والطريق نفسه للقادم من الرقة، يتفرع عند بلدة أثريا إلى طرق عدة، أهمها الذي يُكمل إلى مدينة حماة، والثاني إلى بلدة خناصر في ريف حلب الجنوبي، وصولاً إلى مدينة حلب، كبرى مدن الشمال السوري. وهذا الطريق هو الذي اعتمد عليه النظام طيلة سنوات إبان سيطرة فصائل المعارضة السورية على جزء رئيسي من الطريق الدولي الذي يربط مدينة حلب بحماة وحمص، ومن ثم دمشق.

وكانت مصادر في المعارضة السورية المسلحة قد ذكرت، لـ«العربي الجديد»، أن قوات النظام حرّكت، يوم الجمعة الماضي، 35 آلية، من بينها أربع دبابات ومدفعان، من جبهتي معرة النعمان وسراقب في ريف إدلب باتجاه البادية. ويعد ذلك مؤشراً واضحاً على نيّة هذه القوات القيام بحملة عسكرية واسعة النطاق ضد التنظيم، الذي تصاعد نشاطه في الآونة الأخيرة بشكل بات يهدد وجود قوات النظام على تخوم البادية. وكانت خلايا تتبع لـ«داعش» قد قطعت منذ أيام طريق الرقة - حمص بالقرب من منطقة أثريا، وقتلت عدداً من سائقي عربات نقل ثقيلة تابعة لمليشيا القاطرجي، التي تتولى نقل الحبوب والمحروقات من منطقة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في شرقي نهر الفرات إلى مناطق النظام.

ويعتبر هذا الطريق الأهم لدى النظام، حيث تعبره القوافل التجارية التابعة للمليشيا المذكورة التي تعد الوسيط الأهم بينه وبين «قسد» لتزويد مناطقه بالحبوب والمحروقات، لذا من المتوقع أن تحاول قواته تأمين هذا الطريق بكل السبل. كما يعد هذا الطريق الذي يبلغ طوله من دمشق إلى الرقة نحو 450 كيلومتراً، الوحيد الذي تسلكه وسائل النقل العامة والخاصة للسوريين الوافدين والمغادرين من مناطق النظام إلى منطقة شرقي نهر الفرات، والذين يتعرضون لابتزاز مليشيات طائفية تسيطر على الطريق، بالإضافة إلى «الفرقة الرابعة» التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رأس النظام السوري بشار الأسد. وتفرض هذه المليشيات و«الفرقة الرابعة» إتاوات على أصحاب السيارات العابرة، وخصوصاً تلك التي تنقل بضائع، وفق ما تؤكد مصادر محلية أشارت إلى أن «الفرقة» تقيم حواجز عدة على الطريق. ويعبر البادية السورية طريق لا يقل أهمية، لطالما قطعه «داعش» خلال العامين الأخيرين، وهو الطريق الدولي الذي يربط العاصمة السورية دمشق بمحافظة دير الزور

تعتبر بلدة أثريا عقدة طرق مهمة في البادية السورية

في أقصى الشرق السوري، ويمر من مدينة تدمر في قلب البادية السورية. ويبلغ طول هذا الطريق نحو 500 كيلومتر، ويعبر بلدتي الضمير والنصيرية في ريف دمشق الشرقي، وصولاً إلى مدينة تدمر ومنها إلى الأرك، فبلدة السخنة، ومن ثم إلى مدينة دير الزور. وتُعد السخنة التي يمرّ الطريق بالقرب منها، منطقة نشاط متصاعد لخلايا تنظيم «داعش»، التي حاولت أكثر من مرة خلال العام الحالي السيطرة على المنطقة بشكل كامل، لكنها فشلت بسبب القصف الجوي من قبل طائرات روسية. وفضلاً عن كونه الطريق الأهم للقوافل التجارية العابرة من دمشق إلى دير الزور، فهو الطريق الذي تعبره سيارات النقل العامة، كما يعد طريق الإمداد الرئيسي لقوات النظام والمليشيات المساندة لها، والمتمركزة في محافظة دير الزور، وهو ما يجعله من الطرق التي يحرص النظام على بقائها تحت سيطرته. ويشكل هذا الطريق أهمية كبيرة للإيرانيين، الذين يحاولون خلق حقائق ميدانية من شأنها ترسيخ ممر برّي يبدأ من طهران مروراً بالعراق وسورية، وصولاً إلى لبنان على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

وداخل الأراضي السورية، يبدأ هذا الطريق من ريف دير الزور الشرقي، جنوب نهر الفرات، والذي تسيطر عليه فعلياً مليشيات إيرانية طائفية منذ أواخر العام 2017، مع هروب عناصر «داعش» منه إلى البادية السورية. ويقيم التنظيم كمائن بشكل دائم لاعتراض أرتال هذه المليشيات التي تتحرك في بادية دير الزور مترامية الأطراف، ووفق مصادر محلية، تشكل هذه الكمائن والعمليات العسكرية المباغتة ضد قوات النظام والمليشيات الإيرانية أهم مصادر تمويل التنظيم بالسلاح والذخيرة، مشيرة إلى أن عناصر التنظيم يسلكون طرقاً ترابية للوصول إلى أهدافهم، معتمدين على دراجات نارية للتنقل.

وتشكل البادية نحو نصف مساحة سورية، حيث تربو عن 80 ألف كيلومتر مربع، حيث تتوزع إدارياً على عدة محافظات، هي: الرقة، دير الزور، حماة، حمص، ريف دمشق، والسويداء. وتتاخم البادية السورية حدود الأردن جنوباً، والعراق شرقاً، وهي غنية بالنفط والغاز والفوسفات. وتضم البادية السورية مدينة واحدة، وهي تدمر.

تعد السخنة منطقة نشاط متصاعد لخلايا «داعش» (فرانس برس)

شرق غرب

خامنئي: لا تراهنوا على بايدن

في أول اجتماع علني مع كبار المسؤولين الإيرانيين، منذ تفشي كورونا في إيران، في 19 فبراير/

شباط الماضي، اعتبر المرشد الإيراني علي خامنئي (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن «غارق في مشاكله الداخلية»، داعياً إلى «عدم الرهان عليه». ويحمل كلام خامنئي انتقادات مبطنة للرئيس حسن روحاني، الذي اعتبر أكثر من مرة خلال الأيام التي أعقبت فوز بايدن بالرئاسة الأميركية، أن «فرصة» قد تشكلت، داعياً إلى عدم إهدارها.

(العربي الجديد)

الاتفاق النووي بين لافروف وظريف

أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أمس الثلاثاء، أن الوزير سيرغي لافروف، بحث الوضع في سورية وإقليم ناغورنو كاراباخ في اتصال هاتفي مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف. كما ناقشا التزام موسكو وطهران بالعمل على ضمان عودة جميع الأطراف سريعاً إلى تنفيذ البنود المنصوص عليها في الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015.

(رويترز)

سورية: قتلى بتفجيرين في الباب وعفرين

قُتل 7 أشخاص وجُرح أكثر من 45 آخرين، أمس الثلاثاء، جراء انفجار سيارتين مفخختين في مدينتي عفرين والباب الخاضعتين لسيطرة المعارضة السورية في ريف حلب، شمالي البلاد. وقالت مصادر محلية إن سيارة مفخخة في الباب أدت إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة 20 مدنياً، أما انفجار عفرين، فاستهدف مدخل المنطقة الصناعية، وسقط فيه قتيلان و22 جريحاً.

(العربي الجديد)

نصر الحريري: القرار 2254 مرجعية الانتخابات

أعلن رئيس الائتلاف السوري المعارض نصر الحريري (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن الانتخابات الوحيدة التي يمكن أن يشارك بها الائتلاف هي التي ستلي تطبيق الحل السياسي، وفقاً للقرار الأممي 2254. وشدّد على أنه «لا يمكن المشاركة في أي

انتخابات أخرى يجريها النظام السوري»، مطالباً المجتمع الدولي بالعمل أيضاً على منع النظام من إجراء انتخابات وعدم الاكتفاء بنقدها فقط. وذكر الحريري في مؤتمر صحافي أن القرار 2254 «فيه أربعة عناصر أساسية، وعلى رأسها ملفات المعتقلين وهيئة الحكم الانتقالي والحكم غير الطائفي والدستور».

(العربي الجديد)

سفينة روسية تطارد مدمّرة أميركية

أفادت وزارة الدفاع الروسية، أمس الثلاثاء، بأن سفينة حربية روسية ضبطت المدمّرة الأميركية «جون إس. ماكين» المزوّدة بصواريخ موجهة في المياه الإقليمية الروسية في بحر اليابان، ولاحقتها حتى ابتعدت. وذكرت موسكو أن المدمّرة الروسية الأميرال «فينوغرادوف» حذّرت السفينة الأميركية شفهياً وهددت بضربها لإجبارها على مغادرة المنطقة. ومثل هذه الوقائع نادرة الحدوث لكنها تلقي الضوء على ضعف العلاقات الدبلوماسية والعسكرية بين البلدين.

(رويترز)

كشف مسؤولون عراقيون لـ«العربي الجديد»، أن اتفاق التهدئة الأخير بين الفصائل المسلحة والحكومة العراقية، برعاية قائد «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني، الذي زار بغداد، انطوى على ابتزاز صريح للحكومة العراقية والحصول على تنازلات منها بملفات لا علاقة لها بقضية الوجود العسكري الأميركي في العراق

تنازلات حكومية بملفات الاغتيال والفساد

التهدئة مع المليشيات العراقية

بغداد ـ **زيد سالم**

أكد سياسيون عراقيون، بينهم نواب في البرلمان، أنّ اتفاق التهدئة الأخير بين الحكومة والفصائل المسلحة المرتبطة بإيران، شمل ما هو أبعد من ملف الوجود الأميركي في العراق الذي تطالب القوى الحليفة لطهران الحكومة بإنهائه. إذ تجاوز ذلك إلى ملفات داخلية ترتبط بالفصائل، من أبرزها إغلاق التحقيق باغتيال الناشطين في بغداد وجنوب العراق، وكذلك ملف الانتهاكات الإنسانية وقضايا الفساد التي طاولت شخصيات في تلك الفصائل، وقبول الحكومة بتثبيت الآلاف من العناصر ضمن هيكلية «الحشد الشعبي» من ضمن من يعرفون بـ«المفسوخة عقودهم». واعتبر هؤلاء السياسيون أنّ الفصائل ابتزت الحكومة من خلال ورقة صواريخ الكاتيوشا بملفات سياسية ومالية وأمنية عدة.

وقال نائب بارز في البرلمان العراقي ضمن تحالف «النصر»، بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ اتفاق التهدئة الجديد الذي تم بعد زيارة قائد «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني، السريعة لبغداد، الأربعاء الماضي، أو اتفاق التهدئة السابق، انطوى على ابتزاز صريح للحكومة العراقية بملفات لا علاقة لها بقضية الوجود العسكري الأميركي في العراق.

وأضاف النائب نفسه، الذي فضّل عدم ذكر اسمه، أنّ المليشيات حصلت على تنازلات خطيرة من الحكومة؛ أولها ركن ملف التحقيق بعمليات اغتيال المتظاهرين والناشطين وخطفهم جانباً، ومن قبله ملف المغيّبين في مدن شمال وغربي العراق، وهي العمليات التي تعتبر الفصائل الولائية (الموالية لإيران) المتهم الأول بها. إذ لم يعد مطروحاً الآن قيام الحكومة باعتقال أو استدعاء أي من المتهمين بتلك الجرائم، كما أن هناك معلومات عن إطلاق سراح عدد من أفراد الفصائل المشتبه بتورطهم بعمليات استهداف بعبوات ناسفة لأرتال الدعم اللوجستي لقوات التحالف الدولي في الفترة السابقة. كذلك، وافقت الحكومة على قبول الآلاف ممن يعرفون بـ«المفسوخة عقودهم» من أفراد تلك الفصائل وأعادتهم لهيكلية «الحشد»، فضلاً عن صرف مرتبات لهم بأثر رجعي. هذا بالإضافة إلى إغلاق ملف مجزرة الفرحاتية بمحافظة صلاح الدين، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والتي راح ضحيتها 12 مواطناً أُعدموا رمياً بالرصاص، وتتهم مليشيا «عصائب أهل الحق» بالتورط فيها.

وكشف المتحدث نفسه أنّ الحكومة أرجأت أيضاً ملف استرداد الأسلحة الثقيلة الموجودة لدى بعض الفصائل، والتي يجب أن تعاد لعهدة الجيش منذ سنوات. وختم بالقول: «أخشى أن يكون ملف جرف الصخر والكشف عن مصير المختطفين في المدن المحررة واحداً مما تنازلت عنه الحكومة الحالية، بحجة أنها حكومة مؤقتة لهذه المرحلة وعلى الحكومة المقبلة أن تعالج هذه الملفات».

من جهته، قال سياسي بارز شغل مقعداً نيابياً في الدورة البرلمانية السابقة، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إنّ «الحكومة وقعت تحت ضغوط كبيرة جعلتها عرضة لابتزاز الفصائل في ملفات بعيدة عن قضية الوجود الأميركي في العراق»، مضيفاً أنّ «الإيرانيين لا علاقة لهم بتلك الملفات الثانوية التي تعتبر مكاسب محلية للفصائل». وتابع: «يبدو أنّ الحكومة تركت أو أجّلت قضايا عدة تتقاطع مع مصلحة الجهات المسلحة تلك، وأخرى سياسية تستهدف أبرزها ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، وترتبط بفترة رئاسة الأخير حكومتي العراق بين عامي 2006 و2014 والتي عرفت أكثر ملفات الفساد وهدر المال العام». وكشف أنّ «قاآني وجه الفصائل المسلحة بوقف هجماتها على المنطقة الخضراء التي تضم السفارة الأميركية، لكن يبدو أن الأميركيين يقومون بإجراءات بمعزل تام عمّا يحدث بين قاآني والفصائل من جهة، ورئيس الوزراء من جهة أخرى، ومنها نقل جزء جديد من موظفي السفارة إلى أربيل بإقليم كردستان، والاستمرار بمنع التجول للموظفين الآخرين في باحات وملعب وحديقة السفارة، تحسباً لأي هجمات مفاجئة».

قاآني وجه الفصائل بوقف هجماتها على المنطقة الخضراء (أحمد الربيعي/فرانس برس)

الحكومة أرجأت ملف استرداد الأسلحة الثقيلة من الفصائل

وزار قاآني العاصمة العراقية بغداد، الأربعاء الماضي، حيث التقى زعماء مليشيات مسلحة مختلفة، كما أجرى لقاء مع الكاظمي. واستهدف الحوار الذي جرى بين جميع الأطراف العمل على تجديد التهدئة مع الجانب الأميركي، ومنع تجدد عمليات القصف الصاروخي التي تطاول المنطقة الخضراء. كما حثّ قاآني، وفقاً لمصادر سياسية، الجماعات المسلحة على ضبط التهدئة، فيما حثّ حكومة الكاظمي على الالتزام بتعهدات سابقة للبرلمان والقوى السياسية بشأن إنهاء الوجود الأميركي في العراق.

وتأتي هذه التطورات عقب انتهاء «الهدنة» المشروطة بخروج القوات الأميركية من العراق التي كانت المليشيات قد أعلنتها في 11 أكتوبر الماضي، وأعلن زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي عن انتهائها، بالتزامن مع فوز جو بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية. ورأى مراقبون ومحللون للشأن العراقي أنّ «هدف قاآني من زيارة بغداد، هو أنه يريد تهدئة الأمور مع الجانب الأميركي». في السياق، قال السياسي العراقي غيث التميمي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «التهدئة من زاوية إيران تهدف إلى منع أي احتكاك مع القوات الأميركية خلال الأيام الأخيرة من عمر ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب. أما الملفات الثانية ضمن التهدئة، فالإيرانيون غير معنيين بها». وأضاف أنّ «هذه التهدئة التي تدفع لها إيران حالياً، هي لمعرفة جديد السياسة الأميركية خلال الفترة المقبلة». من جهته، اتهم النائب في البرلمان العراقي عن تحالف «الفتح» (الجناح السياسي للحشد الشعبي)، عدي عواد، حكومة الكاظمي بأنها «مقصرة كثيراً بشأن ملف القوات الأميركية وجدولة انسحابها من العراق». وعن الهدنة الجديدة وشروطها، قال في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «فصائل المقاومة الإسلامية هي فصائل شعبية تنتمي للعراق، وعناصرها من الوطنيين الذين لا يؤيدون التلاعب السياسي والصفقات بين الرؤساء. وبالتالي، فإنّ مقاومة الأميركيين هي أمر لا يخضع لشروط أو ضوابط، وإنما هي شعور وطني تجاه حماية السيادة العراقية من المحتلين».

أما القيادي في «جبهة الإنقاذ والتنمية» أثيل النجيفي، فرأى في اتصال مع «العربي الجديد»، أنّ «العراق حالياً في أضعف مراحله، وقد بلغت مرحلة الهوان السياسي والأمني درجة أن يزور مسؤول إيراني العراق ويلتقي فصائل ومليشيات وسط بغداد، ثم يقوم بجمع قادة هذه المليشيات برئيس الوزراء، للوصول إلى تسوية أو تهدئة، وهذا ما لا يحدث في أسوأ بلدان العالم».

بدوره، رأى رئيس «مركز التفكير السياسي»، إحسان الشمري، أن «زيارة قاآني إلى بغداد، نقلت مفهوم الهدنة إلى تهدئة، لأنّ إيران تدرك جيداً أن أي قرار عراقي يتخذ بمعزل عنها، قد يتضارب مع طبيعة ما تسعى إليه من حكومة الرئيس الأميركي جو بايدن، وتحديداً ما يتعلق بملف الحوار بين واشنطن وطهران». واعتبر الشمري في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الهجوم الصاروخي الأخير، الذي استهدف السفارة الأميركية قبل أيام والذي تزامن مع إعلان الهدنة بين الأميركيين والفصائل المسلحة، أكد وجود خلافات بين الفصائل ذاتها، ولا سيما أنّ هناك مَن أيّد الاستهداف من قادة الفصائل، بينما وصفته كتائب حزب الله بالغباء». واعتبر أنّ «زيارة قاآني أدرجت التهدئة الداخلية بين الفصائل المسلحة ضمن أهدافها».

وأشار إلى أنّ «الكاظمي يسعى إلى تحقيق التوازن بين رغبات الفصائل المسلحة والجهات السنية والكردية، وبعض الكتل الشيعية التي تؤيد بقاء عدد محدود من القوات الأجنبية لخلق حالة توازن». وأضاف «لقد تمكنت حكومة الكاظمي من الوصول إلى تخفيض حقيقي في عدد القوات الأميركية، فقد انخفضت من 5000 إلى 3000، ثم 2500 مقاتل، وقد يصل الكاظمي في النهاية إلى صيغة وعدد مقبول من الأميركيين في البلاد لرفد القوات العراقية وتنفيذ ضربات ضدّ التنظيمات الإرهابية بشكل لا يتعارض مع الجهات الرافضة لوجود القوات الأجنبية».

زيارة قاآني: طفح الكيل

أججت زيارة قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، إلى العراق، الشكوك حول استقلالية القرار العراقي. ودعا سياسيون الحكومة لوضع حدّ للتدخلات الخارجية

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

فتحت زيارة قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، إلى العراق الأسبوع الماضي، باباً لا يتوقع أن يغلق قريباً لحملة سياسية وشعبية داعية إلى وضع حد لهذا النمط من تبعية القرار العراقي لقوى خارجية، أبرزها إيران. وعلّق نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان ظافر العاني على زيارة قاآني في تغريدة له على موقع «تويتر»، بالقول «ثم يأتي أحدهم ليوهمنا بالقول بأن الفصائل عراقية وتخضع لأوامر القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء)». بدوره، رأى النائب السابق عن محافظة نينوى نوري العبد ربه أن «الزيارات المتكررة للمسؤولين الإيرانيين، ومنهم العسكريون، تدل على خضوع عراقي بالملف العسكري لإيران»، مضيفاً في تصريحات تلفزيونية أن «مساعدة إيران للعراق في حربه ضد تنظيم داعش، ليست مبرراً للاستيلاء على القرار الداخلي العراقي من قبلها». وشدّد على أن «تأثيرات طهران واضحة على السياسات العراقية، والوضع الأمني في البلاد»، مشيراً إلى أن «الحكومة لن تنجح بإدارة الدولة، ما لم تتعامل مع الدول وفق المصالح المتبادلة».

من جهته، دعا رئيس كتلة «بيارق الخير»، النائب محمد الخالدي، لمساءلة الحكومة برلمانياً بشأن تلك الزيارات، مؤكداً في حديثٍ لـ«العربي الجديد» أنه «يجب أن يكون هناك موقف حازم تجاه أي تدخل سلبي في الشأن العراقي، سواء أكان من قبل إيران أو غيرها». واعتبر أن «العلاقات المشتركة يجب أن تُرسم وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلد، لا وفقاً لما تقتضيه مصالح الدول الخارجية. وعلى الحكومة أن تعمل ضمن هذا الإطار». وحمّل الحكومة مسؤولية ذلك، معتبراً أنها «الجهة المسؤولة عن رسم سياسات البلد الخارجية والداخلية، وهو ما يحتّم عليها تسيير تلك العلاقات وفقاً لمصلحة البلد». وشدّد «على ضرورة دعم البرلمان للتوجه نحو تحديد تلك العلاقات، بما تقتضيه مصلحة البلد، وأن يسائل الحكومة عن التدخل الإيراني، وغيره».

قاآني زار بغداد سرا الأربعاء الماضي (الأناضول)

أما عضوة «التيار المدني العراقي»، النائبة السابقة شروق العبايجي، فقد أثارت شكوكها من أهداف وأجندات تلك الزيارات، خصوصاً أنها غير معلنة. وقالت لـ«العربي الجديد» إن «كل الزيارات إلى البلاد يجب أن تكون رسمية ومعلنة، وأن تكشف الأهداف التي أُجريت لأجلها». ورأت أن «الحكومات العراقية المتعاقبة وضعت نفسها بموقف ضعيف، من خلال استمرار ارتباطاتها بالخارج، في مقابل عدم بناء الثقة مع الشعب العراقي، الأمر الذي أحبط الشعب من تلك التوجهات». وشددت على أن «تلك الدول لا توفر الحماية والدعم للحكومة العراقية، بل تبحث عن مصالحها الخاصة، بمعزل عن مصلحة العراق».

وكان قاآني قد زار بغداد يوم الأربعاء الماضي، وسط تسريبات تحدثت عن لقاء أجراه مع رئيس الحكومة العراقي مصطفى الكاظمي، ومع قادة فصائل مسلحة مرتبطة بطهران، ومع زعماء كتل سياسية مختلفة في حيّ الجادرية وفي المنطقة الخضراء في بغداد، بحث خلالها ملف القوات الأميركية في العراق. مع العلم أن الولايات المتحدة باشرت خفض قواتها في العراق إلى 2500 جندي، بحلول 15 يناير/ كانون الثاني المقبل.